



دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال
Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

قدمت هذه الورقة في ندوة "دولتا السودان.. فرص ومخاطر" بالدوحة

١٤ و ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢

الوضع الاقتصادي في الشمال والجنوب بعد الانفصال

عبد الرحيم حمدي

اقتصادي ووزير سوداني سابق



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks



أ. عبد الرحيم محمود حمدي

كان السودان بلدا واحدا حتى قبل نصف عام، ثم انفصل سياسيا إلى بلدين، ولكن اقتصاده مازال هو نفس الاقتصاد، غير أن قسمة الموارد والاستخدامات فيه أحدثت صدمة قاسية للطرفين، لأنه كان يعتمد إلى حد كبير، وإن بنسب متفاوتة، على عنصر واحد هو البترول.

أثر الانفصال على اقتصاد دولة جنوب السودان

تفاوتت هذه النسب أحدث مشكلة في الشمال أكثر مما في الجنوب حتى الآن، لأن عائدات النفط في الشمال توقفت تماما (ما عدا قدر قليل ينتج في الجزء الشمالي لحدود ٥٦٠٠٠ وبالطبع ما ينتج في حقول آخر في الغرب)، بينما استمر تدفق نفط الجنوب للسوق العالمي عبر الشمال، واستمر استلام عائده بواسطة حكومة الجنوب انتظارا لاتفاق حول رسوم العبور. ولهذا يقدر أن صدمة انحسار موارد البترول في الجنوب هي - حتى الآن - الأخف ما لم يحدث تطور سلبي في حالة عدم الاتفاق على إجراءات تسمح باستمرار عبوره إلى الأسواق العالمية.

وكان الأثر الثاني الصادم لاقتصاد الجنوب - بصورة أكبر واقتصاد الشمال بصورة أقل - هو توقف تصدير السلع العادية من الشمال إلى الجنوب - بقرار سياسي - وتعدادها ١٨٠ سلعة، بما فيها منتجات البترول المكرر، مما سبب ندرة شديدة وغلاء فاحشا في أسواق المدن الجنوبية، ولا يعرف على وجه الدقة مدى تأثير توقف أو تعثر مرور ملايين الأبقار الشمالية ورعايتها إلى الداخل الجنوبي ما بعد بحر العرب. ولكن أحد تلك الآثار السالبة بدأ واضحا بعد أن اتجهت آلاف من أبقار الأمبررو النيجيرية، التي غزت الجنوب في السنوات الماضية، إلى مناطق جنوب النيل الأزرق، -ربما كانت وراء هذا الفعل أهداف سياسية- فأحدثت تخريبا واضحا في الزراعات التقليدية هناك.

وهكذا يتفاوت تحديد آثار الانفصال في دولة جنوب السودان مابين القطاع الحديث إلى القطاع الرعوي - الزراعي التقليدي، مع توفر معلومات أكثر في القطاع الأول.. ولكن تبقى الحقيقة الواضحة هي أن الانفصال أحدث آثارا سالبة فورية على المدى القصير للطرفين.. وأن تلك الآثار السالبة ستظل تتفاعل لفترة طويلة قادمة، خاصة في مجالي التجارة والرعي، ولا بد أن تظهر آثار ديمغرافية على كلي جانبي الحدود.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

ظل الاقتصاد الجنوبي، قبل الانفصال، وسيظل بعده، مرهونا على مورد واحد وهو البترول، الذي يشكل ٩٨% من إيرادات الخزينة العامة، وإن كان الانفصال قد زاد من حصة الجنوبيين في قسمة البترول من ٥٠% (في سنوات الفترة الانتقالية إلى ٧٥%) بعد الانفصال، وذلك بعد خصم حصة الشركات .. وأقدر هذه الزيادة على موارد البترول للجنوب بمليار إلى مليار ونصف دولار سنويا على أكثر تقدير.

فهيكل الموارد الذاتية للجنوب إذا سيظل مرهونا بالبترول الذي زاد كحصة، وإن أخذ يتناقص إنتاجا حتى وصل إلى ٣٨٠ ألف برميل، نزولا من ٥٠٠ ألف برميل يوميا. وأي زيادة في الإنتاج رهينة باستثمارات جديدة وكبيرة من الشركات العاملة وأي شركات جديدة -في مربع B- ولكن الشركات حساسة جدا، وهو أمر يشوبه الآن غموض وضبابية .. فمورد البترول متزايد ومتناقص في نفس الوقت.

هناك مصدر آخر متوقع وهو المعونات الخارجية الموعود بها الجنوب تصريحا وضمنا، وهذه دائما مشكلة كما أوضحت تجارب أوصلو مع فلسطين ومعنا في السودان، وتجارب العراق وأفغانستان فالمانحون يعدون ولا يوفون، وفي هذه المرة تضرب المانحين جائحة اقتصادية ومالية شديدة، مما يعني أن "الموعود المنتظر" سيكون بالتأكيد أقل كثيرا من المتوقع. وبالمؤشرات التي برزت حاليا، فهناك حماس أميركي للمساعدات العسكرية للجيش لتحويله إلى جيش احترافي، أكثر من المساعدات الاقتصادية، وهناك حديث كثير من دوائر المانحين للتحذير من الفساد والمحاباة القبلية والصراع القبلي كمبرر- ربما- لعدم إنفاذ الوعود السابقة. إذن فمورد المعونات الخارجية لدولة الجنوب أضحى منقوص المصادقية، ولا يمكن ترتيب موازنات ولا برامج تنمية عليه.

وأخيرا، هناك مورد الاستثمار الأجنبي الخاص الذي يأتي لمشاريع التنمية، وهذا مرتبط تماما باستقرار الأوضاع السياسية، وبرؤية المستثمرين لأطر مؤسسية وقانونية لاستقبال الاستثمار وحمايته. هذا أمر يبقى حاليا في طي التخمين، ولا بد أن يمضي وقت قبل أن تستقر الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية بصورة تغري المستثمرين غير الحكوميين بالإقدام على وضع أموالهم في الجنوب.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

هذه إذن هي معادلة الموارد، وهي متأرجحة وغير مؤكدة وبالتالي يصعب تحديدها والبناء عليها، وتقابلها في الناحية الأخرى معادلة المنصرفات التي تطول قائمتها، فدولة الجنوب الجديدة تحتاج إلى كل شيء:

١. خدمات، تنظيم واستيعاب عشرات الألوف من الجنود والشرطة والأمن في أجهزة معروفة منضبطة الموارد والهياكل البشرية والجسدية physical غير المتوفرة حالياً.
٢. بنيات تحتية من طرق ومطارات.
٣. خدمات، مدارس ومستشفيات.
٤. إيواء على مستوى كبير لمئات الألوف من النازحين داخليا locally displaced من دولة الشمال مما يقتضي صرفاً هائلاً على الهياكل المادية مهما كانت بساطتها.
٥. بناء خدمة مدنية وقضائية في المستويات الوسيطة والدنيا.

باختصار، فالمطلوب هو إنشاء دولة من الصفر، وفي إطار تنازع قبلي على الموارد، كما حدث قبل فترة قليلة من النوير والمورلي (مشاكل الهامش تتحول هناك إلى مشاكل تشمل الهامش والمركز).

كل هذا يعني الحاجة إلى موارد تتعدى المتاح بعشرات المرات، ويعني هذا أن المشكلة هناك تتعدى الاقتصاد إلى السياسة والاجتماع وتختلط بهما اختلاطاً معقداً.. في جو مستعر من ثورة الآمال The revolution of rising expectations التي تعلم أصحابها ثقافة اللجوء السريع إلى البندقية لتحقيق مطالبهم الملحة والآنية بينما غابت فضيلة الصبر والتسامح من الجميع.

مستقبل الاقتصاد في الشمال بعد الانفصال

مؤشرات نمو الاقتصاد في الشمال في السنوات العشر قبل الانفصال كانت تشير إلى تضاعف حجم الاقتصاد عشر مرات في السنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠ (حسب البنك الدولي) ومتوسط نموه





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

السنوي ٧,٢% في تلك الفترة (وهو معدل عالمي) واستقرار التضخم في حدود ٧% حتى ٢٠٠٧، وارتفاعه إلى ١٣,٧% في السنوات الثلاث الأخيرة. وارتفع دخل الفرد من ١٠٨٣ جنيها عام ٢٠٠٠ إلى ٣٩٩٨ عام ٢٠١٠ (من ألف إلى أربعة آلاف جنيه بتضاعف أربع مرات تقريبا) وارتفعت الإيرادات والإنفاق العام والإنفاق على التنمية بنسب تتراوح بين ٤٧% إلى ٦٦٥% وبالتالي أمكن زيادة التحويلات إلى الجنوب من ١٢,٥% من الدخل القومي إلى ٢٣,٣% والولايات بنسبة أقل (من ٢٢,٥ إلى ٢٤,٨) وانخفض نصيب الحكومة القومية من ٦٥% إلى ٥١,٩% ويعني هذا أنه تم فعلا إعادة توزيع الثروة في البلاد حسب اتفاقية نيفاشا.

ومن ناحية أخرى، زاد تدفق الاستثمار الأجنبي الخاص والعام من ١,٦ مليار إلى ٣,٥ مليار آخر الفترة المذكورة، ولكن حدثت في ذات الوقت ظواهر سلبية، منها تسيد قطاع البترول للصادرات بنسبة ٩٦,٣% وتدهور سعر الصرف بعد عام ٢٠٠٧ وارتفع معدل نمو النقد سنويا إلى ٢٧% وبدا التضخم في الزيادة وظهر سوق مواز للعملة.

آثار انفصال الجنوب

في هذا الجو الإيجابي -عموما- حدث انفصال الجنوب منتصف ٢٠١١ وأحدث صدمة عنيفة لاقتصاد الشمال، فانخفض معدل الناتج الإجمالي إلى ١,٢% حسب البرنامج الثلاثي، ولكن في ميزانية ٢٠١٢ قدر أن يرتفع (بإجراءات الميزانية) إلى ٢% فقط. وارتفع معدل التضخم إلى ٢٣% ولكن الميزانية تتوقع له أن يستقر عند حدود ١٧% وذلك بعد تبني ميزانية انكماشية جدا في جانبها النقدي والمالي.

وسيرتفع رغم هذا الدخل الفردي من ١٥٧٢ دولار عام ٢٠١٠ إلى ٢١١١ دولار عام ٢٠١٢، ولكن السبب الرئيس في هذا الارتفاع هو انخفاض حجم سكان الشمال. وقدر البرنامج الثلاثي -الذي وضع بعد إعلان الانفصال مباشرة- وظهرت عليه تعديلات في ميزانية ٢٠١٢ -أي بعد ستة أشهر- وجود عجز يقدر بنصف مليون طن من الحبوب في الإنتاج الزراعي، ولكن ميزانية ٢٠١٢ تقدر أن يكون هناك فائض بنفس الحجم بنهاية العام.





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

وسينخفض نصيب القطاع الصناعي من ٢٤,٧% إلى ١٦,٧% في عام ٢٠١٠ لخروج البترول (باعتباره صناعة استخراجية) بينما يحافظ قطاع الخدمات -الأكثر نمواً في السنوات الأخيرة- على نصيبه من الدخل القومي في حدود ٤٥% مقارنة بالزراعة التي لن تتجاوز حوالي ٣٥% من الناتج القومي الإجمالي.

وقد تم تبني برنامج ثلاثي للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ لتلافي صدمة خروج النفط، ويستند البرنامج على إجراءات مالية ونقدية تقشفية قاسية لتخفيض المصروفات وتمويل برنامج إنتاجي لسلع الصادرات غير البترولية (الذهب والقطن والصمغ والثروة الحيوانية)، وبيع الواردات الأساسية (كالمح والزيوت النباتية والسكر والمنتجات البترولية)، ويعاني هذا البرنامج من خلل في هيكل الإيرادات اللازمة لتمويله. كما خلت ميزانية ٢٠١٢ من أية إيرادات (بعد أن رفض المجلس الوطني رفع الدعم عن البترول حيث كان من المتوقع أن يوفر ٤٠٠ مليار جنيه).

ويبقى على الحكومة أن تعتمد على موردين:

الأول: سد العجز من موارد داخلية، كالاستلاف الداخلي من الجمهور، والاستلاف -في أقل الحدود- من البنك المركزي، والسحب من القروض الخارجية.

وهناك برنامج لتسريع وتوسيع الاستثمارات البترولية في الشمال، وتوزيع المبيعات والامتيازات التي لم يفعل القائمون عليها شيئاً مفيداً بالنسبة لها. ويبقى الاعتماد الأكبر على الاستثمار الخارجي، لتمويل التنمية والسلع المشار إليها سابقاً لإعادة هيكلة الموارد .. ولهذا فان هناك مجهوداً كبيراً لتحسين قانون وبيئة الاستثمار الخارجي الخاص (وإلى حد ما الاستثمار العام للدول العربية في مجال الأمن الغذائي العربي في السودان).

الخلاصة

هكذا يتضح أن الانفصال السياسي قد خلق مشكلة اقتصادية عميقة لبلدين، وقد ولدت المشكلة كبيرة بمجرد وقوع الانفصال.. ولم تسعفها النوايا الحسنة في فترة الأشهر الستة التي





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

أعقبته، ليسهل كل طرف للطرف الآخر الخروج من مأزق الانفصال الاقتصادي، بل إن العكس تماماً قد حدث، حيث لجأ الطرفان إلى حد كبير إلى التسوية والمشاكسة والمعاندة بصورة فاقمت الأمر عليهما. ولكن في تقديري إن الأمر لازال قابلاً للتدارك، إذا خلصت النوايا، أو بدون ذلك، إذا استبان الطرفان أن الاستمرار في نهج المعاكسة الاقتصادية سيزيد من مشاكل الطرفين.

انتهى

